



مركز حرمون
للدراستات المعاصرة
Harmoon Center
For Contemporary Studies

خط السياسة والقوة تقييم اللجنة الدستورية السورية



ترجمات

ترجمة: أحمد عيشة



مركز حرمون للدراسات المعاصرة:

هو مؤسسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والمجتمعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصة، والصراع الدائر في سورية وسيناريوهات تطوره، وتهتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تهتم أيضاً بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، وبالعلاقات العربية الإقليمية والدولية.

يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سورية، على أسس وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، ويسعى لأن يكون ميداناً للحوار البناء، وساحة لتلاقي الأفكار.

قسم الدراسات:

يُقَدِّم هذا القسم الدراسات العلمية والموضوعية التي تناقش القضايا السورية الأساسية، وتعالج المشكلات الرئيسية، وتقدم الحلول والبدائل المناسبة، وهو مسؤول عن إنتاج المواد البحثية العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتربوية، التي تستند إلى جهدٍ بحثيٍّ أصيلٍ ورصين يتوافق مع أصول العمل البحثي العلمي.

يحرص قسم الدراسات على تقديم قراءات للواقع الراهن، ويضع على جدول أعماله إنتاج دراسات من الفئات البحثية كافة، بهدف إعادة بناء المنظومة الفكرية والسياسية والقانونية والثقافية والتربوية في سورية المستقبل، ويستكشف التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والفكر، ويبحث في تأثيرات الحرب السورية وسبل تجاوزها في المستقبل في نظام ديمقراطي تعددي تداولي.



خلط السياسة والقوة تقييم اللجنة الدستورية السورية

*- الآراء الواردة في الدراسة لا تعبر بالضرورة عن رأي المركز ومواقفه من القضايا المطروحة

Mixing politics and force Syria's Constitutional Committee in review	اسم الدراسة الأصلي
Lars Hauch ، لارس هاوش	الكاتب
Clingendael: Netherlands Insti- معهد كلينجيندايل الهولندي للعلاقات الدولية، tute of International Relations ، آب/ أغسطس 2020	مكان النشر وتاريخه
https://2u.pw/qdL4h	الرابط
10582	عدد الكلمات
وحدة الترجمة/ أحمد عيشة	ترجمة

آب/ أغسطس 2022



المحتويات

3	ملخص تنفيذي
5	مقدمة
7	الطريق إلى اللجنة الدستورية: المبادرات السابقة
7	بيان جنيف (حزيران/ يونيو 2012)
7	قرار مجلس الأمن رقم 2254 (كانون الأول/ ديسمبر 2015)
8	مسودة دستور روسي جديد (كانون الثاني/ يناير 2017)
10	مراحل اللجنة الدستورية
10	المرحلة الأولى: ولادة اللجنة الدستورية (كانون الثاني/ يناير- حزيران/ يونيو 2018)
12	المرحلة الثانية: الصراع على المشاركين والإجراءات (تموز/ يوليو 2018- أيلول/ سبتمبر 2019)
15	المرحلة الثالثة: بدء عمل اللجنة الدستورية (تشرين الأول/ أكتوبر- تشرين الثاني/ نوفمبر 2019)
17	المرحلة الرابعة: إنهاء المناقشات (تشرين الثاني/ نوفمبر 2019- نيسان/ أبريل 2020)
21	العلاقات بين غرفة الاجتماعات وساحة المعركة
22	التوقعات المستقبلية والتوصيات السياسية

ملخص تنفيذي

تعود مطالب الإصلاح الدستوري إلى الأيام الأولى للصراع السوري. ومع ذلك، فإن الجمود في مفاوضات جنيف التي تقودها الأمم المتحدة لحل الصراع حال دون مناقشة جادة حول الإصلاح الدستوري، حتى كانون الثاني/يناير 2018. في هذه المرحلة، مارست الحكومة الروسية ضغوطاً على الحكومة السورية للمشاركة في مبادرة "اللجنة الدستورية"، وطلبت المساعدة من الأمم المتحدة. وبعد 21 شهراً من المفاوضات حول الإجراءات وتكوينها، بدأت اللجنة الدستورية رسمياً العمل في جنيف، في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وبعد جولتين من الاجتماعات، انهارت العملية عندما انسحب وفد الحكومة السورية. ومن المقرر عقد جولة ثالثة من الاجتماعات في 24 آب/أغسطس 2020. في أثناء انتقال اللجنة الدستورية من التصميم إلى الجلسات ثم الانهيار، استعاد التحالف الموالي للأسد معظم الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة في سورية، بالقوة.

يلقي هذا التقرير نظرة فاحصة على عملية اللجنة الدستورية والتطورات العسكرية، ويكشف الترابط في ما بينهما. ويتوصل إلى استنتاج مفاده أن الحكومة السورية وروسيا أنشأتا وتلاعبتا لاحقاً بالروابط المختلفة بين غرفة الاجتماعات وساحة المعركة، لتحسين مصلحتهما.

استغلت روسيا حصولها على دعم الأمم المتحدة لمشروع اللجنة الدستورية الخاصة بها -في إضفاء الشرعية على مبادرة آستانة/سوتشي الخاصة بها في هذه العملية- لتمكين من الحفاظ على العملية التي تقودها الأمم المتحدة حيّة، في حين يتبع التحالف الموالي للأسد الحلّ العسكري للصراع، من دون خوف من ضغوط سياسية أكبر من المجتمع الدولي، وكانت تلك الحلقة الأولى. وتجدر الإشارة إلى أن عملية آستانة/سوتشي التي صممتها روسيا بصورة حصرية كانت في الأساس إطاراً لتسهيل الحل العسكري للصراع. حالت هذه الحيلة بشكل أساسي دون تجسيد أي عمل عسكري غربي، من خلال التلويح بالأمل -أو العذر- بتحقيق اختراق دبلوماسي تفاوضي لم يتحقق قط.

والحلقة الثانية هي أن التحالف الموالي للأسد استهدف عمداً المدنيين والبنى الأساسية المدنية، لمنع توطيد دعائم المجتمع السياسي والمدني في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. وقد أدى ذلك إلى إجبار معظم هيئات المعارضة وجماعات المجتمع المدني ذات الميول المعارضة على الانخراط من الخارج، وهو ما قلل من مصداقيتها وشرعيتها. وقد حالت هذه الحيلة/الخطة دون تشكيل معارضة سورية ذات أسس أفضل للتفاوض في إطار معايير اللجنة الدستورية.

الحلقة الثالثة والأخيرة هي أن التحالف الموالي للأسد استخدم التصعيد العسكري، لاستقطاب وتقسيم اللجنة الدستورية، ولتقليل قدرتها على البقاء. إن الاستمرار الهادف لجرائم الحرب خلال عمل اللجنة يرقى إلى مستوى الاستفزاز الصارخ للمعارضة السورية والمجتمع المدني. ومن المنطقي أن تؤدي هذه الأعمال إلى زيادة التوترات بين الأطراف المتفاوضة، ولذلك فإن هذه الحيلة/الخطة تقلل من فرصة المشاركين في التوصل إلى تسويات.

ومع ذلك، لا يزال لدى اللجنة الدستورية بعض الإمكانيات المتبقية للحدّ من الاستقطاب وتمكين بناء الجسور، وهي تحافظ على المطالب التي تم إضفاء الطابع الرسمي عليها، في قرار مجلس الأمن رقم ((2254، ويمكن أن تكون بمنزلة ثقل موازن يخفف من إعادة التأهيل التدريجي للحكومة السورية في عهد بشار الأسد. ومع ذلك، يبدو أنه لا يمكن تحقيق عملية مجدية إلا من خلال استراتيجية مواجهة مباشرة بين الحكومة السورية وروسيا. هذا بسبب الروابط المذكورة أعلاه، ولأن هناك حاجة إلى ثقل موازن قوي ضد مقاربة الحكومة السورية للتعامل مع الصراع على أساس الدعم العسكري الروسي. وما دام التحالف الموالي للأسد قادرًا على أن يربط الجهود الدبلوماسية من خلال التصعيد العسكري، فستبقى أفاق اللجنة الدستورية قائمة.

ولذلك، يجب أن تتجاوز التدابير الرامية إلى تنشيط اللجنة المساعدة السياسية والمالية والتقنية المقدمة إلى اللجنة نفسها، وأن تشمل الضغط السياسي على الحكومة السورية وروسيا. ومن هذا المنظور، يوصي التقرير بتدخل إنساني مشترك، بقيادة أوروبية تركية، في شمال غرب سورية. سيساعد ذلك الأمر في حل النزاع بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، حول سياسات اللاجئين وحماية ما يصل إلى ثلاثة ملايين مدني محاصر، ويمكنه أيضًا تغيير توازن القوى، بحيث يمكن تنشيط اللجنة الدستورية. هذا هو الحال، خاصة أن قانون قيصر لحماية المدنيين في سورية، الذي دخل حيز التنفيذ أخيرًا، أوضح لموسكو أنه لن يكون هناك تطبيع سياسي أو تعافٍ اجتماعي واقتصادي، من دون تنازلات سياسية كبيرة من دمشق. بكلمات أخرى: قد تضغط روسيا على الحكومة السورية للتفكير في التنازلات عبر اللجنة الدستورية، إذا كان ذلك سيمهد الطريق لحل سياسي للصراع.

مقدمة

في تشرين الأول/أكتوبر 2019، بعد ما يقرب من عامين من المفاوضات التمهيدية، أُعلن عن اللجنة الدستورية السورية رسمياً في جنيف. ومع ذلك، سرعان ما تحولت بدايتها الواعدة نسبياً إلى نمط مألوف من تبادل التراشق الكلامي بين الحكومة السورية والمعارضة. وانهارت الجولة الثانية من الاجتماعات التي كان من المقرر عقدها في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، قبل أن تبدأ. إذ غادروا وفد الحكومة السورية في اليوم الأول احتجاجاً على تجاهل مطالبه المشروعة، خارقاً في الواقع البروتوكول المتفق عليه للجنة الدستورية. بعد أسبوعين، شنت الحكومة السورية، بدعم من روسيا وإيران، هجوماً عسكرياً كبيراً على المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في شمال غرب سورية، أسفر عن نزوح ما يقرب من مليون مدني. ومنذ ذلك الحين، علق عمل اللجنة الدستورية. ومن المقرر عقد جولة ثالثة من الاجتماعات في 24 آب/أغسطس 2020⁽¹⁾. ومع ذلك، تظل المناقشات الهادفة وتحقيق النتائج الفعلية أمراً غير متوقع في ظل الظروف الحالية.

في غضون عامين تقريباً، منذ أن أطلقت روسيا اللجنة الدستورية - التي شكّلت كخطوة نحو حل سياسي للصراع السوري - استعاد التحالف الموالي للأسد⁽²⁾ بالقوة معظم الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة في سورية. في حين يبدو أن التطورات العسكرية على الأرض منفصلة عن العملية الدستورية، فإن كلاهما مترابط في الواقع. يستكشف هذا التقرير الديناميكيات بين العملية الدستورية والتطورات العسكرية المتزامنة⁽³⁾. ويحدد التقرير أربع مراحل للجنة الدستورية التي تكشفت بين كانون الثاني/يناير 2018 ونيسان/أبريل 2020، ويوضح كيف قوّض التحالف الموالي للأسد معارضة اللجنة وهيئات المجتمع المدني في جنيف، من خلال التصعيد العسكري. ويناقش أيضاً كيف أن اللجنة والشرعية السياسية التي منحها لعملية أستانة التي تهيمن عليها روسيا كانت بمنزلة غطاء سياسي لمتابعة الحل العسكري الذي تشده الحكومة السورية للصراع السوري، وكيف تسبب العنف المصاحب في حدوث استقطاب وانقسام داخل

(1) - انظر: <https://bit.ly/3RhRiv7> (آخر وصول في 25 حزيران/ يوليو 2020)

(2) - يتألف التحالف الموالي للأسد من ثلاث مكونات. الأول، الحكومة السورية، من ضمن ذلك الجيش العربي السوري ومختلف الميليشيات التابعة له. الثاني، روسيا وقواتها التي تدخلت في الحرب الأهلية السورية في أيلول/سبتمبر 2015، وتشمل المشاركة العسكرية الروسية أيضاً نشر مقاولين خاصين مثل مجموعات (فاغنر) و(فيغا). والثالث، إيران، من ضمن ذلك المستشارون العسكريون الإيرانيون والقوات والميليشيات الشيعية ذات الأصول الأفغانية والباكستانية والعراقي والبناني، وأبرزها "حزب الله" اللبناني.

(3) - أعدّ التقرير كجزء من برنامج (كلينجندايل Clingendael) لبحوث المشرق. يود المؤلف أن يشكر سمر بطراوي وإروين فان فين (كلينجندايل)، وكذلك أحد الناشطين في المجتمع المدني السوري (يفضل عدم ذكر اسمه) على تعليقاتهم المفيدة. يبقى محتوى التقرير بطبيعة الحال من مسؤولية المؤلف. ومن الناحية المنهجية، يستند التقرير إلى دراسة استقصائية للوثائق الرسمية، وشبكات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، و(19) محادثة مع كبار دبلوماسي الأمم المتحدة ودستوريين وخبراء في القانون الدولي ومندوبي هيئات اللجنة الدستورية. أجريت معظم المقابلات بسرية، بين كانون الأول/ديسمبر 2019 وتموز/يوليو 2020. ومن بين المقابلات الـ (19)، مقابلتان مع ممثلين عن المعارضة السورية، وثلاث مع أعضاء في هيئة المعارضة التابعة للجنة الدستورية، واثنتان مع ممثلين عن منظمات سورية غير حكومية، واثنتان أخريان مع أعضاء هيئة المجتمع المدني التابعة للجنة الدستورية، وثلاث مع دبلوماسيين للأمم المتحدة يعملون على الصراع السوري، وواحدة مع دبلوماسي من الأمم المتحدة كان جزءاً من فريق ديمستورا، واثنتان مع دبلوماسيين أتراك، وواحدة مع دبلوماسي فرنسي، واثنتان مع دستوريين أوروبيين. ومع نوار صبان، الخبير العسكري التركي في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية. لم يكن من الممكن مقابلة أعضاء وفد الحكومة السورية أو أعضاء وفد المجتمع المدني ذوي الميول الحكومية، بسبب عدم إمكانية الوصول إليهم.



اللجنة نفسها.

على الرغم من الجمود الحالي في اللجنة، بسبب رفض الحكومة السورية الانخراط في عملية سياسية، يمكن أن تكون اللجنة بمنزلة منصّة للتوسط، مع إمكانية خلق ديناميكيات بناءة بين مختلف أصحاب المصلحة السوريين، والحفاظ على فكرة الانتقال السياسي التي نصّ عليها قرار مجلس الأمن رقم (2254).

يتطلب تنشيط هذه الإمكانيات مواجهة مباشرة مع الحكومة السورية وروسيا؛ لأن نهج الحكومة السورية تجاه الصراع يعتمد على الدعم العسكري الروسي وتقاسم غنائم الحرب، من أجل الاحتفاظ بولاء أتباعها وحلفائها المحليين. وبكلمات أخرى: إن المساعدة السياسية والمالية والتقنية للجنة نفسها ليست كافية لفتح الفرص المناسبة. وبدلاً من ذلك، يجب التفكير في التدخل الإنساني، بقيادة أوروبا وتركيا، في شمال غرب سورية، لكونه يغير ميزان القوى. يمكن لمثل هذا التدخل الإنساني أن يحمي ما يقرب من (3) ملايين مدني محاصرين في كل إدلب، ويساعد أيضاً في خلق النفوذ اللازم لتنشيط عمل اللجنة.

الطريق إلى اللجنة الدستورية: المبادرات السابقة

تعود مطالب الإصلاح الدستوري إلى الأيام الأولى للصراع السوري. المبادرات الثلاث التالية سبقت اللجنة الدستورية (بدأت في كانون الثاني/يناير 2018).

بيان جنيف (حزيران/يونيو 2012)

كان بيان جنيف⁽⁴⁾ إعلانًا مشتركًا قدّمته مجموعة العمل من أجل سورية، في 30 حزيران/يونيو 2012. شارك في مجموعة العمل كوفي عنان، المبعوث الخاص للأمم المتحدة في سورية آنذاك، وممثلون عن جامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، والصين، وروسيا، وتركيا، والولايات المتحدة⁽⁵⁾. عرف لاحقًا بمؤتمر جنيف (1)، وشكل الاجتماع أول مؤتمر رئيس ترعاه الأمم المتحدة بخصوص الصراع السوري. بالإضافة إلى وقف دائم للعنف المسلح، دعا البيان إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، تشرف على عملية الانتقال السياسي. ووضع تصورًا لنظام دستوري جديد يُطرح للتصويت العام ويمهّد الطريق لانتخابات حرة ونزيهة. ومع ذلك، لم يتم تنفيذ البيان، بسبب تصاعد القتال وغياب آليات المراقبة والإنفاذ لأي وقف لإطلاق النار، فضلًا عن الخلافات التي لا يمكن تجاوزها في ما يتعلق بدور الرئيس الأسد في المستقبل. ومع ذلك، ظلت وثيقة جنيف وثيقة مهمة تتمتع بدرجة عالية من الشرعية الدولية، حيث ستبنى عليها المبادرات اللاحقة.

قرار مجلس الأمن رقم 2254 (كانون الأول/ديسمبر 2015)

حتى يومنا هذا، يُعدّ قرار مجلس الأمن رقم (2254)⁽⁶⁾ النقطة المرجعية الرئيسة للدبلوماسية الدولية، بخصوص الصراع السوري. تم تبني القرار بالإجماع، بعد مفاوضات داخل المجموعة الدولية لدعم سورية التي بدأت اجتماعها في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر 2015⁽⁷⁾. تركزت المجموعة الدولية لدعم سورية على أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل المملكة العربية السعودية وقطر وتركيا وفرنسا والمملكة المتحدة

(4) <https://bit.ly/2STGuFG> (آخر وصول في 12 حزيران/يونيو 2020)

(5) - وبصورة أدق، ضمت مجموعة العمل «الأمناء العاميين للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ووزراء خارجية الصين وفرنسا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأميركية وتركيا والعراق. (رئيس مؤتمر قمة جامعة الدول العربية)، والكويت (رئيس مجلس وزراء خارجية جامعة الدول العربية) وقطر (رئيس لجنة المتابعة العربية المعنية بسورية التابعة لجامعة الدول العربية) والممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، برئاسة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سورية». انظر: <https://bit.ly/2STGuFG> (آخر وصول في 12 حزيران/يونيو 2020)

(6) <https://bit.ly/3cwB3vy> (آخر وصول في 12 حزيران/يونيو 2020)

(7) - انظر على سبيل المثال بيان مجموعة العمل لأجل سورية في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 الذي يمكن عدّه نسخة مسبقة لقرار مجلس الأمن 2254: <https://bit.ly/3RfH9yR> (آخر وصول في 12 حزيران/يونيو 2020)

والولايات المتحدة، فضلاً عن روسيا وإيران⁽⁸⁾. سهّلت مشاركة إيران البسيطة، بسبب التقارب الحذرين إيران والولايات المتحدة في سياق خطة العمل الشاملة المشتركة، التي وُقعت في تموز/ يوليو 2015. وإلى ذلك الحين، كانت الولايات المتحدة قد استخدمت حق النقض ضد المشاركة الرسمية الإيرانية على المستوى الدولي. قبل أربعة أسابيع فقط من انطلاق الاجتماعات في فيينا، بدأ سلاح الجو الروسي في قصف قوات المعارضة والمدنيين في جميع أنحاء سورية. على ضوء هذه الخلفية، كانت موسكو حريصة على الانخراط في عملية سياسية تتمتع بشرعية دولية، لإضافة ثقلها الدبلوماسي إلى عرض القوة لتدخلها العسكري المباشر إلى جانب الحكومة السورية. أعاد قرار مجلس الأمن رقم (2254)، المعتمد في كانون الأول/ ديسمبر 2015، التأكيد على الحاجة إلى التنفيذ الكامل لبيان جنيف لعام 2012، ووضع خارطة طريق للانتقال السياسي تحت رعاية الأمم المتحدة، نصّت على إجراء انتخابات حرة ونزيهة في غضون (18) شهراً. ودعت أيضاً إلى صياغة دستور جديد.

على الرغم من حقيقة أن قرار مجلس الأمن رقم (2254) دعا إلى وقف إطلاق النار على مستوى البلاد، لتمكين العملية السياسية، استهدفت الطائرات الحربية السورية زعيمًا معارضًا مؤثراً، بعد وقت قصير من اعتماد القرار في 18 كانون الأول/ ديسمبر. في الأسبوع التالي، قُتل زهران علوش، زعيم فصيل جيش الإسلام الإسلامي، في غارة جوية على إحدى ضواحي دمشق. شارك علوش وفصيله في تشكيل الهيئة العليا للمفاوضات، وهي مظلة جامعة كان من المفترض أن تمثل المعارضة السورية في المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة، والمقرر عقدها في كانون الثاني/ يناير 2016. كقائد محترم يتمتع بخلفية عسكرية وطموحات وسياسية، كان ممثلاً لنوع المعارضة التي عدتها الحكومة السورية وحلفاؤها الروس تهديداً حقيقياً. مهّدت وفاة علوش لعامٍ من التصعيد العسكري والجمود السياسي.

مسودة دستور روسي جديد (كانون الثاني/ يناير 2017)

في 23 كانون الثاني/ يناير 2017، اجتمعت روسيا وتركيا وإيران، لعقد قمة في آستانة (نور سلطان حالياً)، عاصمة كازاخستان، إيذاناً ببدء عملية آستانة. بناءً على المفاوضات بخصوص انسحاب جماعات المعارضة المسلحة من شرق حلب المحاصر، اجتمعت الحكومات الثلاث لمناقشة وقف إطلاق النار على مستوى البلاد، الذي أُعلن في 28 كانون الأول/ ديسمبر 2016. صادق مجلس الأمن على عملية آستانة، كمساهمة مهمة في المسار الذي تقوده الأمم المتحدة لتسهيل المفاوضات بين أطراف الصراع⁽⁹⁾. في الواقع، كانت عملية آستانة على وشك أن تحل محل المسار الذي تقوده الأمم المتحدة في جنيف، كمكان رئيس ومحفز للدبلوماسية بصدد الصراع السوري.

بعد ثلاثة أيام من قمة آستانة، استضافت روسيا مجموعة من ممثلي المعارضة الصديقة لها في موسكو. ورفضت أهم هيئات المعارضة السورية، الهيئة العليا للمفاوضات والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة

(8) - وبصورة أكثر شمولية، تضمنت المجموعة الدولية لدعم سورية جامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والصين، وروسيا، وتركيا، والولايات المتحدة، ومصر، وفرنسا، وألمانيا، وإيران، وإيطاليا، والأردن، ولبنان، وعمان، وقطر، والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة.

(9) - <https://bit.ly/3pOdUYu> (آخر وصول في 11 حزيران/ يونيو 2020)

السورية، الحضور. ومع ذلك، صورت روسيا الاجتماع على أنه خطوة نحو تسوية الصراع وقدمت مسودة لدستور جديد. من خلال اقتراح إسقاط الصفة المنسوبة «عربي» من الاسم الرسمي للبلاد، وقصر ولاية الرئيس على ولاية واحدة مدتها سبع سنوات، وإنشاء هيئة جديدة تسمى «جمعية المناطق» التي ستقيّد سلطة الرئيس، تصوّر المسودة الروسية دولة سورية أكثر تشاركية وأقلّ مركزية⁽¹⁰⁾. لكن روسيا انتهكت المبدأ الوحيد الذي تشترك فيه جميع الأطراف السورية؛ إذ حاولت فرض دستور مسبق الصنع، بدلاً من احترام العملية التي يقودها السوريون، وهو ما طالبت به الحكومة السورية وجميع جماعات المعارضة. في مواجهة الغضب من جميع الأطراف، تراجع الروس ولم يقترحوا أي مسودة مرة أخرى. فشلت المبادرة، إلا أنها ساعدت روسيا في تأطير عملية آستانة/سوتشي، كنهج واسع لإيجاد حل سياسي للصراع السوري بدلاً من العمل فقط كمنصة ثلاثية لموازنة مصالحها المباشرة مع مصالح إيران وتركيا.

في غضون ذلك، لم يلتزم التحالف الموالي للأسد نفسه بوقف إطلاق النار الذي أعلنه. وبدلاً من ذلك، استفاد من الزخم الناجم عن سقوط شرق حلب كمعقل رئيس للمعارضة، الأمر الذي كان له تأثير محبط على معنويات جماعات المعارضة المسلحة. بدأ استمرار الضغط النفسي والعسكري كاستراتيجية واعدة. منذ كانون الثاني/يناير 2017، شنت قوات الحكومة السورية هجمات على المناطق التي تسيطر عليها المعارضة حول دمشق، مثل وادي بردى. كما قصفت الغوطة الشرقية، معقل جيش الإسلام، الذي كان زعيمه السياسي محمد علوش كبير المفاوضين، نيابة عن المعارضة السورية في آستانة. وبررت روسيا وحلفاؤها في دمشق التصعيد بادعائهم استهداف جبهة فتح الشام، جبهة النصر السابقة، بشكل شرعي، التي استبعدت من وقف إطلاق النار. لكن وجود جبهة تحرير الشام في الغوطة الشرقية كان محدوداً إلى حد ما⁽¹¹⁾. مع أن مقاتليها الذين لا يتجاوز عددهم المئات ولا يمتلكون قدرات هجومية، فإن قصف التحالف الموالي للأسد للمناطق المدنية دفع جماعات المعارضة المسلحة في الغوطة الشرقية إلى الرد بإطلاق النار. إن التجاهل الممنهج لاتفاقيات وقف إطلاق النار، بذريعة مهاجمة الجماعات الإرهابية، هو الذي أحبط أي جهود للحد من القتال. نفذت هذه الثغرة في جميع الاتفاقيات التالية⁽¹²⁾.

(10) - في حين أن المسودة الروسية لدستور جديد تصور دولة سورية أكثر شمولاً/تشاركية وأقل مركزية، فإن سلوك روسيا الفعلي يشير إلى الرغبة في المركزية. لذلك، يجب التمييز بين المسودة التي قدمتها روسيا علناً والرؤية الحقيقية للحكومة الروسية لسورية. بعد كل شيء، الإصلاح الدستوري له تأثير ضئيل ما دامت الحكومة السورية لا تحترم الوثيقة. للحصول على نص كامل للاقتراح الروسي، انظر: <https://bit.ly/3ctuEkE> (آخر وصول في 27 حزيران/يونيو 2020)

(11) - كان هذا هو الحال بشكل خاص في دوما، مركز قوة جيش الإسلام، الذي تم استهدافه على وجه الخصوص.

(12) - كان اتفاق وقف إطلاق النار في شمال غرب سورية المعلن في 5 آذار/مارس 2020 هو الاستثناء الأول، مشيراً إلى أن «استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية لا يمكن تبريره بأي ذريعة». انظر: <https://2u.pw/cmrxN> (آخر وصول في 11 حزيران/يونيو 2020)



مراحل اللجنة الدستورية

مرّ اثنتان وعشرون شهراً بين مبادرة روسيا لتشكيل اللجنة الدستورية في منتجع سوتشي المطل على البحر الأسود، في كانون الثاني/يناير 2018، وانتهاء اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى أربع مراحل.

المرحلة الأولى: ولادة اللجنة الدستورية (كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيو 2018)

العملية الدستورية

في البداية، طرحت الحكومة الروسية فكرة تشكيل اللجنة الدستورية. في 30 كانون الثاني/يناير 2018، افتتحت روسيا ما أسمته «مؤتمر الحوار الوطني السوري» في سوتشي، منتجعها المطل على البحر الأسود⁽¹³⁾. في الواقع، قاطعت الأطراف المعنية من المعارضة السورية، ومنها هيئة التفاوض السورية⁽¹⁴⁾، الهيئة التي مثلت المعارضة السورية في عملية جنيف التي ترعاها الأمم المتحدة القمة، أو أنها لم تُدع. ومع ذلك، أصدرت روسيا بياناً مشتركاً، زعمت فيه أنها تمثل جميع شرائح المجتمع السوري⁽¹⁵⁾. وطلبت من الأمم المتحدة المساعدة في عمل اللجنة الدستورية ودعم العملية وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم (2254). رحبت الأمم المتحدة بالمبادرة، باعتبارها فرصة لتنشيط عملية جنيف. بعد ساعات من الإعلان، أعرب ديمستورا، المبعوث الأممي الخاص لسورية عن امتنانه لروسيا⁽¹⁶⁾.

خلال الأشهر التالية، كان ديمستورا مشغولاً بلقاء ضامني آستانة والحكومات الأوروبية وأصحاب المصلحة الإقليميين وممثلي الولايات المتحدة، لحشد الدعم للجنة الدستورية. لكن نجاح ديمستورا في حشد الدعم للمبادرة لا يخفي حقيقة وجود معارضة كبيرة متعلقة بطبيعتها وإجراءاتها. كانت نقاط الخلاف المركزية هي تشكيل اللجنة الدستورية وتكوينها. في البداية، كانت الفكرة أن يكون للأمم المتحدة تفويض لاختيار المندوبين، ولكن سرعان ما تم تجاهل ذلك في مواجهة الاعتراضات الروسية والتركية. كان الحل الوسط المقترح هو أن تختار روسيا وإيران (50) مندوباً للحكومة السورية، وتختار تركيا (50) مندوباً للمعارضة، وتختار الأمم المتحدة 50 مندوباً للمجتمع المدني. ومع ذلك، لا يمكن التوصل إلى اتفاق نهائي.

(13) - <https://bit.ly/3RfIKol> (آخر وصول في 11 حزيران/يونيو 2020)

(14) - هيئة التفاوض السورية هي الهيئة التي خلفت الهيئة العليا للمفاوضات، ولا ينبغي الخلط بينها وبين الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، المعروف باسم «الائتلاف الوطني السوري». أنشئت هيئة التفاوض السورية في مؤتمر الرياض 2، في تشرين الثاني/نوفمبر 2017. وعلى عكس الهيئة العليا للمفاوضات التي تأسست في مؤتمر الرياض (1) في كانون الأول/ديسمبر 2015، فهي تضم ممثلين عن منصات موسكو والقاهرة.

(15) - <https://bit.ly/3RgCRHB> (آخر وصول في 11 حزيران/يونيو 2020)

(16) - <https://bit.ly/3ARmwUv> (آخر وصول في 11 حزيران/يونيو 2020).

التطورات العسكرية الموازية

تزامنت المبادرة الدبلوماسية الروسية مع تصعيد عسكري داخل سورية. في الأسبوع الذي تلا مؤتمر الحوار الوطني، في 29-30 كانون الثاني/يناير 2018، قتلت الغارات الجوية السورية أكثر من (200) مدني في الغوطة الشرقية، وجرحت أكثر من (600) آخرين. وصف زيد رعد الحسين، المفوض السامي السابق للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الأسبوع الأول من شباط/فبراير 2018، بأنه أحد أكثر الفترات دموية في الصراع بأكمله⁽¹⁷⁾. يمثل هذا التصعيد بداية لسلسلة من الهجمات التي سحقت مناطق خفض التصعيد الاسمية التي أعلنتها أستانة في 4 أيار/مايو 2017. وصلت قافلة المساعدات الأولى منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2017، التي أذنت بها الحكومة السورية في شباط/فبراير، إلى (2,6) في المئة فقط من نحو (272,500) مدني في الغوطة الشرقية⁽¹⁸⁾.

بحلول منتصف آذار/مارس 2018، قُسمت الغوطة الشرقية إلى ثلاث مناطق منفصلة. وفي هذه المرحلة، فقدت جماعات المعارضة المسلحة (70) في المئة من أراضيها السابقة. وتحسبًا للهزيمة، كانت حركة أحرار الشام، إحدى الفصائل المسلحة داخل الغوطة الشرقية، أول من تفاوض على استسلامها ومسارها الأمن إلى محافظة إدلب في 21 آذار/مارس. وسرعان ما تبعها آخرون، من ضمنهم "فيلق الرحمن". فقط النواة المتشددة من جيش الإسلام، الفصيل المهيمن في الجيب مع فيلق الرحمن، رفضوا إلقاء السلاح. وردًا على ذلك، هاجمت قوات الحكومة السورية معقل الجماعة في دوما بغاز الكلور، حيث أسفر عن مقتل (70) شخصًا على الأقل. بعد يوم واحد من الهجوم بالأسلحة الكيماوية، استسلم جيش الإسلام. إجمالًا، أدى الهجوم إلى مقتل ما لا يقل عن (1,700) مدني وإصابة (5,000) آخروتشريد ما مجموعه (130,000)⁽¹⁹⁾.

بعد استسلام الغوطة الشرقية، التفت التحالف الموالي للأسد إلى منطقة خفض التصعيد في شمال حمص. وفي أواخر نيسان/أبريل، بينما كان ديمستورا يجتمع مع مسؤولين أتراك وإيرانيين وروس في جنيف، وأعلن أن النقاشات/المقايضات المتعلقة بالعملية الدستورية كانت بناءة، صعد التحالف الموالي للأسد عمليات القصف على طول منطقة الطريق السريع (M5) بين شمال حمص وجنوب حماة. بعد أن هدد المفاوضون الروس⁽²⁰⁾ بمحو المنطقة وسكانها، وافقت جماعات المعارضة المسلحة المحلية على صفقة الاستسلام. وتفاوض "جيش التوحيد"، الجماعة المعارضة الأكثر نفوذًا في تلبيسة، على صفقة مع روسيا، وظلّ كقوة محلية (تحت القيادة الروسية الآن) وغادر (35,000) مقاتل ومدني باتجاه إدلب⁽²¹⁾ في 15 أيار/مايو 2018، استعادت الحكومة السورية رسميًا سيطرتها على منطقة خفض التصعيد الاسمية هذه.

(17) - <https://bit.ly/3pUgBrA> (آخر وصول في 11 حزيران/يونيو 2020).

(18) - <https://bit.ly/2sHqWvZ> (آخر وصول في 11 حزيران/يونيو 2020).

(19) - <https://bit.ly/2JxwUUT> (آخر وصول في 11 حزيران/يونيو 2020)، و <https://bit.ly/3ASSDck> (آخر وصول في 12 حزيران/يونيو 2020).

(20) - <https://bit.ly/3CALqZT> (آخر وصول في 11 حزيران/يونيو 2020).

(21) - انظر: United Nations Human Rights Council, Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, Geneva: A/HRC/39/65, online (آخر وصول في 11 حزيران/يونيو 2020).

الديناميات الرئيسية

من خلال النجاح في تأمين دعم الأمم المتحدة للجنة الدستورية، تمكنت روسيا من زيادة أهمية عملية آستانة السياسية بشكل عام. واختصرت المفاوضات المتعلقة بالانتقال بسلاله الأربع المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن رقم (2254)-الحكم والدستور والانتخابات ومكافحة الإرهاب- إلى موضوع الدستور. وأثار ذلك شكوكًا بين المعارضة، التي كانت تخشى التورط في عملية أحادية البعد تساعد الحكومة السورية في اكتساب الشرعية الدولية، من دون اتخاذ خطوات نحو تقاسم حقيقي للسلطة.

من ناحية أخرى، رأت الأمم المتحدة أنه من الناجح أن تصبح جنيف-وليس سوتشي- المدينة المضيفة للجنة الدستورية. على الرغم من نتيجة المفاوضات المباشرة بين غوتيريش (الأمين العام للأمم المتحدة) ولافروف (وزير الخارجية الروسي) في فيينا، يمكن عدّها أيضًا انتصارًا بيروقراطيًا إلى حد ما. ومرةً أخرى، أفسد التحالف الموالي للأسد التقدم الدبلوماسي بالتصعيد العسكري. بينما كانت الأمم المتحدة منشغلة بحشد الدعم للجنة الدستورية والمسار السياسي الذي تأمل أن تولده، نشر التحالف الموالي للأسد قواته لمواصلة هجماته على مناطق خفض التصعيد الاسمية، بدءًا من الغوطة الشرقية في شباط/فبراير 2018. بهذه الطريقة، خلق التحالف الموالي للأسد انطباعًا بالعمل نحو تسوية سياسية أكبر، وكان في الواقع يسحق المناطق الرئيسية التي تسيطر عليها المعارضة في البلاد. استفادت هذه الاستراتيجية من عجلات الأمم المتحدة البطيئة، ومن ميل المجتمع الدولي إلى تبني المبادرات التي تغني عن الحاجة إلى العمل على حلول جادة ومجدية للصراع السوري.

المرحلة الثانية: الصراع على المشاركين والإجراءات (تموز/ يوليو 2018 -أيلول/ سبتمبر 2019)

العملية الدستورية

بعد خمسة أشهر من المناقشات غير المثمرة، حول تشكيل اللجنة الدستورية وتكوينها، توصلت الحكومة السورية إلى قائمتها الخاصة المكونة من (50) مندوبًا حكوميًا في تموز/ يوليو 2018. هذه المبادرة انتهكت البروتوكول، لكن الحكومة السورية جادلت بأنه يجب أن يكون لها الحق في اتخاذ قرار بخصوص الأسماء لضمان عملية خاصة بالسوريين. قبلت الأمم المتحدة القائمة، وكنتيجة طبيعية مُنحت المعارضة الحق في تقديم قائمتها أيضًا. وبحلول منتصف تشرين الأول/ أكتوبر، قُبلت قائمتا كل من الحكومة السورية والمعارضة، لكن قائمة تمثيل المجتمع المدني ظلت نقطة شائكة رئيسة. في البداية، كان من المفترض أن تختار الأمم المتحدة هؤلاء المندوبين. لكن نظرًا لأن روسيا وتركيا فقدتا امتيازهما في تكوين القوائم لوفد الحكومة السورية والمعارضة على التوالي، فقد حاولتا زيادة مشاركتهما في تكوين وفد المجتمع المدني. استمر الصراع الذي أعقب ذلك لمدة (12) شهرًا حتى تشرين الأول/ أكتوبر 2019. خلال ذلك الوقت، حاولت الأمم المتحدة موازنة المصالح المختلفة، من خلال تقسيم الهيئة بشكل فعال إلى كتلتين. في النهاية، اتخذت الحكومة السورية قرارًا بخصوص (29) اسمًا لهم ميول للحكومة السورية، بينما قدمت الأمم المتحدة (21) اسمًا يُعدّون ذوي ميول معارضة. وإلى جانب الصراع حول هيئة المجتمع المدني، اتسمت الفترة بين تموز/ يوليو 2018 -أيلول/ سبتمبر 2019 بمناقشات حول إجراءات اللجنة.

أخيراً، في أواخر أيلول/ سبتمبر 2019، أعلن أنطونيو غوتيريش (الأمين العام للأمم المتحدة) ما يستحق به «الاختصاصات والقواعد الإجرائية الأساسية»⁽²²⁾. لم تتغير البنية التي حددتها الوثيقة منذ ذلك الحين، حيث تتكون اللجنة الدستورية من هيئة كبيرة تشمل جميع المندوبين الـ (150)، وهيئة مصغرة تتألف من (45) مندوباً، (15) مندوباً من قبل الحكومة السورية و(15) مندوباً من قبل هيئة التفاوض السورية، ولم تستطع هيئة المجتمع المدني تسمية مندوبها الـ (15) من تلقاء نفسها. وبدلاً من ذلك، اختير ثمانية من قبل الحكومة السورية، وسبعة من قبل هيئة التفاوض السورية. تقوم الهيئة المصغرة بإعداد وصياغة المقترحات الدستورية التي من المفترض أن تتبناها الهيئة الكبيرة. يمكن لكل من الهيئتين اتخاذ قرارات على أساس الأصوات المؤيدة المطلوبة (75) في المئة على الأقل من أعضائها. وهذا يعني أن كل وفد لديه إمكانية عرقلة القرارات وأنه لا يمكن اتخاذ القرارات إلا بتوافق واسع.

التطورات العسكرية الموازية

في منتصف تموز/ يوليو 2018، بدأ التحالف الموالي للأسد حشد القوات في جنوب سورية، وبدأ استهداف البلدات والقرى بضربات جوية ومدفعية، وسرعان ما انضمت روسيا إلى عمليات القصف، بعد أن ألغت اتفاقية خفض التصعيد في 22 تموز/ يوليو⁽²³⁾. وعندما أشارت الولايات المتحدة، الضامن الاسمي للاتفاق إلى جانب روسيا، أيضاً إلى أنها ستبقى بعيدة عما يجري، أطلق التحالف الموالي للأسد هجوماً برياً كبيراً على منطقة خفض التصعيد الجنوبية، التي غطت أجزاء من درعا والقنيطرة والسويداء. في نهاية الشهر، عاد جنوب سورية اسمياً إلى سيطرة الحكومة السورية. لم تقاوم جماعات المعارضة المسلحة المختلفة التي تجمعت تحت راية الجبهة الجنوبية بطريقة جماعية ومنظمة، بل فاوضت على صفقات الاستسلام الفردية بلدة تلو الأخرى، مظهرة أثر (الدومينو) الذي أدى إلى انهيار سريع للمقاومة.

بعد الاستيلاء على ثلاث من مناطق خفض التصعيد الأربع، اتجه التحالف الموالي للأسد نحو إدلب. في منتصف آب/ أغسطس، ألقت طائرات الهليكوبتر التابعة للحكومة السورية منشورات تدعو الناس إلى "المصالحة"، وهو مصطلح فحواه الاستسلام للحكومة السورية. لكن هيئة تحرير الشام، الفصيل الجهادي البارز، قمع بفعالية السكان المحليين الذين روجوا للمصالحة. في 18 أيلول/ سبتمبر 2018، وقعت روسيا وتركيا مذكرة تفاهم، عُرفت باسم اتفاقية سوتشي، أقامت بموجبها منطقة عازلة منزوعة السلاح على طول خطوط إدلب الأمامية تضمن بقاء منطقة خفض التصعيد. كما نصت الصفقة على إعادة فتح الطريقين السريعين (M4 و M5)، وأجبرت تركيا على التعامل مع هيئة تحرير الشام. ومع ذلك، كان من الواضح أن روسيا وتركيا اتبعتا استراتيجيات متعارضة. بينما كانت تركيا تهدف إلى تأمين جيب على المدى الطويل للنازحين داخلياً في سورية، وصف المسؤولون الروس اتفاقية سوتشي بأنها «إجراء مؤقت»، سيؤدي في النهاية إلى عودة الحكومة السورية إلى إدلب⁽²⁴⁾.

في الأشهر التالية، تراجعت الأعمال العدائية لكنها لم تتوقف. وفي غضون ذلك، انتهزت هيئة تحرير الشام

(22) - <https://bit.ly/3QZsuYT> (آخر وصول في 11 حزيران/ يونيو 2020).

(23) - <https://reut.rs/3crf2OF> (آخر وصول في 11 حزيران/ يونيو 2020).

(24) - <https://bit.ly/3RhToet> (آخر وصول في 11 حزيران/ يونيو 2020).

الفرصة للانقلاب على جماعات المعارضة المسلحة المتنافسة، ونجحت في بسط سيطرتها في شمال غرب سورية. طُرح موضوع توسّع هيئة تحرير الشام بشكل صريح، في البيان الختامي لقمة أخرى في سوتشي، في 14 شباط/ فبراير 2019، حيث أعلنت روسيا وتركيا وإيران عزمها على «مواجهة هذه المحاولات بصورة مشتركة»⁽²⁵⁾. وهكذا مهّد الطريق للهجوم التالي الذي أدى إلى نزوح أكثر من (55) ألف مدني في شباط/ فبراير 2019 وحده⁽²⁶⁾. بعد انخفاض مؤقت في العنف، صعّد التحالف الموالي للأسد مرة أخرى عمليات القصف أوأخر نيسان/ أبريل، تلاه هجوم بري كبير استولى على بلدي كفر نبودة وقلعة المضيق، في شمال حماة. في أوائل أيار/ مايو⁽²⁷⁾. بسبب الخسائر الفادحة لدى الجانبين، توقف القتال مؤقتًا في حزيران/ يونيو.

بعد توقف قصير، واصل التحالف الموالي للأسد تقدمه البطيء، والمطرّد، واستولى في نهاية المطاف على بلدة خان شيخون، في أواخر آب/ أغسطس⁽²⁸⁾. انهارت مقاومة المعارضة في شمال حماة في النهاية. بين أيار/ مايو ومنتصف آب/ أغسطس، أدى الهجوم إلى نزوح (576,000) مدني إضافي⁽²⁹⁾. تبين حينذاك أن نقاط المراقبة التركية غير قادرة على تأمين خط خفض التصعيد الذي اتفقت عليه روسيا وتركيا. قامت قوات الحكومة السورية ببساطة بالالتفاف على نقطة المراقبة التركية في مورك، على بعد نحو 5 كيلومترات جنوب خان شيخون، ولم يحاول الجيش التركي وقف التقدم⁽³⁰⁾. في منتصف أيلول/ سبتمبر 2019، توقف الهجوم البري، وأعلنت روسيا وقف إطلاق نار من جانب واحد، لكنها استأنفت الغارات الجوية المكثفة على تجمعات سكنية مدنية في إدلب بعد أيام قليلة.

الديناميات الرئيسية

أدت المفاوضات المطوّلة حول تكوين وفد المجتمع المدني وإجراءات اللجنة الدستورية إلى تراجع تأثير الأمم المتحدة على العملية. في الأصل، كان المقصود منها أن تكون وسيلة لإشراك الأفراد المحترمين الذين يمكن أن يكونوا بناء للجسور بين الحكومة السورية والمعارضة، لكنه أصبح وفدًا مسيئًا بشكل متزايد. بعد (20) شهرًا من المناقشات، استبعدت كل من الحكومة السورية وروسيا وتركيا شخصيات بارزة، واحدًا تلو الآخر، منهم ممثلون أكراد مستقلون في حالة تركيا. لا يزال المندوبون الباقون يتمتعون بملفات بارزة، ومع ذلك، فإن تقسيم وفد المجتمع المدني بين الحكومة والمعارضة لم يُفسد تمامًا فكرة وجود مجموعة أكثر حيادية من أصحاب المصلحة في اللجنة. لكن جميع «أصحاب الثقل» السياسيين في المجتمع المدني - أي الذين لديهم القدرة المحتملة على بناء الجسور بين الجماعات المتعارضة - قد رفضتهم الحكومة السورية وروسيا. في الوقت الذي راوغت فيه الحكومة السورية وروسيا، بخصوص تكوين اللجنة الدستورية وآلية

(25) - <https://2u.pw/a3F8Q> (آخر وصول في 11 حزيران/ يونيو 2020).

(26) - <https://bit.ly/2PoEO66> (آخر وصول في 11 حزيران/ يونيو 2020).

(27) - <https://bit.ly/3AUM3fu> (آخر وصول في 11 حزيران/ يونيو 2020).

(28) - <https://reut.rs/3pRiHZ7> (آخر وصول في 11 حزيران/ يونيو 2020).

(29) - <https://bit.ly/2U3r3fl> (آخر وصول في 11 حزيران/ يونيو 2020).

(30) - <https://bit.ly/3dRXnj1> (آخر وصول في 11 حزيران/ يونيو 2020).

عملها، خلقا حقائق جديدة على الأرض. بعد عشرين شهرًا من تشكيل اللجنة الدستورية، حوصرت جميع جماعات المعارضة المسلحة في شمال غرب سورية. كان القصف المستمر للبنية التحتية المدنية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة مؤشرًا واضحًا على أن التحالف الموالي للأسد يعترم مواصلة هجماته، وإنجاز الحل العسكري للصراع بشكل كامل. كانت مساحة الأمم المتحدة للمناورة محدودة نوعًا ما، حيث كان تفويضها يقتصر على أن تسهّل المناقشات. إن ملاحظة/ تعليق ديمستورا بأنه استقال من منصبه كمبعوث للأمم المتحدة إلى سورية، لأنه لم يستطع تحمل فكرة مصافحة الرئيس الأسد، أظهرت بوضوح المرارة السائدة بين مسؤولي الأمم المتحدة حول الطريقة التي يتم التلاعب بهم وجعلهم عاجزين⁽³¹⁾.

المرحلة الثالثة: بدء عمل اللجنة الدستورية (تشرين الأول/ أكتوبر-تشرين الثاني/ نوفمبر 2019)

العملية الدستورية

استمرت عملية التعديل داخل وفد المجتمع المدني، طوال شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2019. وفي هذا السياق، استقال عدد صغير من المندوبين من الكتلة التي تميل إلى الحكومة السورية، بسبب مخاوف أمنية. وعلى الرغم من أن «الشروط المرجعية وقواعد الإجراءات الأساسية» أشارت إلى وجوب ضمان أمن المندوبين وعائلاتهم وممتلكاتهم، استمرت الحكومة السورية في تخويف الأفراد، في محاولة لتأمين ولاء من هم تحت سيطرتها في سورية، وإلى حد ما، في لبنان. ومن الأمثلة البارزة على هذه الديناميكيات اعتقال محمد علي الصايغ، المحامي السوري العضو في هيئة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي، وهو جزء من المعارضة المعتدلة. اعتُقل الصايغ في 8 تشرين الأول/ أكتوبر على الحدود السورية اللبنانية، حيث كان يسافر مع ثلاثة من زملائه لحضور اجتماع في الرياض. أُطلق سراح الصايغ بفضل تدخل الأمم المتحدة إلى جانب ضغوط من روسيا.

أخيرًا، في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، اجتمعت اللجنة الدستورية رسميًا للمرة الأولى في جنيف. وأعقب حفل الافتتاح مناقشات منفصلة ضمن كل وفد. على عكس المفاوضات السابقة في جنيف، كانت بداية اللجنة الدستورية محترمة بشكل ملحوظ. في خطاباتها الافتتاحية، أشار كل من هادي البحرة، الرئيس المشارك لوفد المعارضة، وأحمد كزبري، الرئيس المشارك للوفد الحكومي، إلى استعدادهما لتقديم تنازلات. في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر، واصلت المجموعة المصغرة التابعة للجنة الدستورية اجتماعها لمدة أسبوع من المناقشات اليومية. بالإضافة إلى بعض المناقشات حول الإجراءات العامة، ركزت هذه الاجتماعات على القضايا المعروفة. وبينما سلطت اللجنة الحكومية الضوء على أهمية السيادة ومحاربة ما وصفته بالإرهاب وضرورة إنهاء العقوبات، شددت المعارضة على ضرورة وقف إطلاق النار. كما هو متوقع، لم تحقق هذه المرحلة المبكرة نتائج ملموسة في ما يتعلق بعملية الإصلاح الدستوري أو الدستور الجديد.

(31) - <https://bit.ly/3e4P3gc> (آخر وصول في 12 حزيران/ يونيو 2020).

التطورات العسكرية الموازية

استمرت الهجمات في إدلب، طوال تشرين الأول/أكتوبر 2019. وفي غضون ذلك، تحول التركيز السياسي والعسكري إلى شمال شرق سورية، حيث أطلقت تركيا عملية "نبع السلام"، في 9 تشرين الأول/أكتوبر. على مدى أعوام، تعهد الرئيس أردوغان باجتياح المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وهو تحالف تقوده وحدات حماية الشعب الكردية (YPG)، وتعدّها تركيا جزءاً من المنظمة الأم، حزب العمال الكردستاني (PKK).

في خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 24 أيلول/سبتمبر، جسّد الرئيس التركي أردوغان تهديداته، من خلال تقديم خطة لما يسمى بالمنطقة الآمنة التي ستصل إلى عمق (32) كم داخل الأراضي السورية وتمتد لمسافة (180) كم على طول حدود البلدين⁽³²⁾. تمكن من تأمين دعم ترامب، الرئيس الأميركي للهجوم. عندئذٍ، انسحبت القوات الأميركية التي كانت تعمل عن كثب مع وحدات حماية الشعب منذ عام 2015 من المنطقة الحدودية، وتُركت قوات سوريا الديمقراطية، للقوات التركية وحلفائها من الجيش الوطني السوري الموالي لتركيا.

أجبر الاجتياح التركي، إلى جانب إمكانية الانسحاب الأميركي الكامل من سورية، قوات سوريا الديمقراطية على الدخول في مفاوضات متسارعة مع روسيا والحكومة السورية⁽³³⁾. بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر، أمّنت ممرًا بطول (120 × 32) كم بين تل أبيب ورأس العين. لكن في النهاية، أحبطت القوات الروسية تقدمًا إضافيًا وفقًا للخطة الأولية لتركيا. في 22 تشرين الأول/أكتوبر، وقعت تركيا وروسيا مذكرة تفاهم قبلت فعليًا بموجبها الممر الذي تسيطر عليه تركيا، وألزمت روسيا والحكومة السورية بضمان إزالة وحدات حماية الشعب من بقية المنطقة الحدودية⁽³⁴⁾.

الديناميكيات الرئيسية

من خلال الحد من الهجمات ضد قوات المعارضة المسلحة في إدلب، طوال تشرين الأول/أكتوبر 2019، لم تتقيد روسيا والحكومة السورية باستراتيجيتهما المعتادة المتمثلة في القضاء على المسارات التي ترعاها الأمم المتحدة في مهدها من خلال التصعيد العسكري. يساعد هذا في تفسير السلوك الموجه نحو الإجماع لوفد الحكومة أثناء إطلاق اللجنة الدستورية.

أظهرت المرحلة التالية أن هذا النهج مؤقت، بقدر ما كان غير صادق، لكنّه خدم أغراض التحالف الموالي للأسد لفترة قصيرة. بعد 21 شهرًا من المفاوضات المطوّلة، كان على اللجنة الدستورية -وهي مبادرة روسية في الأصل- أن تبدأ، قبل أن تصبح في طيّ النسيان وتضرب بسمعة روسيا.

أظهر الأسبوع التالي من الاجتماعات مع وفد المجتمع المدني إمكانات اللجنة الدستورية وقيودها/ حدودها

(32) - <https://bit.ly/3e4eiiG> (آخر وصول في 11 حزيران/يونيو 2020).

(33) - يأتي تهميش (قسد) تماشيًا مع عدم وجود تمثيل لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) في اللجنة الدستورية.

(34) - <https://2u.pw/GrUoT> (آخر وصول في 11 حزيران/يونيو 2020).

على قدم المساواة. بدأ الأسبوع بما وصفه عضو في هيئة المجتمع المدني بأنها «معركة كبيرة»، حول تصور الهيئة الذاتي. اندلع الخلاف بسبب تصريحات من مندوب للحكومة، قال فيها إنه لن يكون هناك ما يسمى بالمجتمع المدني في سورية، وأن الجانب الحكومي من هيئة المجتمع المدني سيتبع توجيهات الحكومة السورية من دون نية باتخاذ قرارات من تلقاء نفسها. وعلى الرغم من أن الانقسام الفعلي للهيئة إلى نصفين يعني ضمناً أن أحد الطرفين يميل إلى الحكومة، فقد عدّ هذا الإعلان المفتوح إهانةً لأولئك المندوبين الذين آمنوا بفكرة العمل ككتلة مستقلة، مع إمكانية بناء جسور داخل الهيئة نفسها، وبين هيئة الحكومة والمعارضة.

في وقت لاحق من ذلك الأسبوع، أثارت الديناميكيات التعاونية الناشئة في النهاية موقفاً تصادمياً من الحكومة السورية. في البداية، خاطبت إحدى المندوبات من ذوي الميول المعارضة، عبود السراج، المحامي والمعلم الذي ظل يحظى باحترام كبير بين كثير من السوريين، على الرغم من أنه يعمل لصالح الدولة السورية تحت حكم الأسد بطريقة مهذبة ولطيفة. وأوضحت مدى تقديرها للسيد السراج، وأنها ستكون ممتنة لو تمكنت من حضور إحدى محاضراته في دمشق مرة أخرى، لكنّها كانت، كحال كثير من السوريين، لديها سبب للوجود خارج سورية. في وقت لاحق، كان السيد السراج محاطاً بالمندوبين، وقام بتسهيل لقاء محترم لأفراد من كلا الجانبين. كان هذا النوع من الديناميكيات على وجه التحديد - حيث يخترق الأفراد المحترمون الاستقطاب ويخلقون إمكانية وجود أرضية مشتركة - هو ما حاولت الحكومة السورية منعه.

كردة فعل على كثير من هذه التفاعلات الصغيرة البناءة، بدأ الوفد الحكومي تبني خطاب أكثر صدامية. فمن ناحية، غير الوفد وصفه الذاتي من «وفد حكومي» إلى «مدعوم من الحكومة»، وهذا يعني ضمناً أن الحكومة السورية لن تكون ملزمة بالقرارات التي تتخذها اللجنة الدستورية. من ناحية أخرى، شنّ وفد الحكومة هجوماً لفظياً على هيئة المعارضة، وذلك بتسميتها «الوفد التركي» ثم «الوفد الإرهابي». وردّت الهيئة المعارضة بدورها على الهيئة الحكومية، ووصفتها بأنها ذات توجه إيراني و«وفد المخابرات». ما بدأ كأسبوع واعد انتهى بالمواجهة. في مقابلة في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أوضح بشار الأسد موقف الحكومة السورية، عندما دان أعضاء وفد المعارضة، ووصفهم بأنهم «عملاء وإرهابيون بقيادة أجنبية»، وذكر أن مندوبي المعارضة هم سوريون من حيث بطاقة الهوية وجواز السفر والجنسية فقط. أما من حيث الانتماء، فهذه مناقشة مختلفة، نعلم جميعاً الإجابة عنها، بصرف النظر عن الخطاب الدبلوماسي [يشير الأسد هنا إلى أنهم إرهابيون و/أو خونة]⁽³⁵⁾.

المرحلة الرابعة: إنهاء المناقشات (تشرين الثاني/نوفمبر 2019 - نيسان/أبريل 2020)

العملية الدستورية

في الفترة التي سبقت الجولة الثانية من اجتماعات المجموعة المصغرة للجنة الدستورية المقرر عقدها في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، طلب من وفد الحكومة السورية ووفد المعارضة تقديم مقترحات لجدول الأعمال. بينما ركّز اقتراح وفد المعارضة على القضايا الدستورية، قدّم وفد الحكومة قائمة بما يسمى «المبادئ الوطنية» التي يتعين على جميع المندوبين قبولها، كشرط مسبق لمزيد من المناقشات. وشملت هذه المبادئ

(35) - <https://bit.ly/3e6oozT> (آخر وصول في 11 حزيران/يونيو 2020).

التزامات ضد الإرهاب، وكذلك إدانة العقوبات وعملية نبع السلام التركية. في مواجهة اعتراضات شديدة من المعارضة وأجزاء من وفد المجتمع المدني-الذين رفضوا الشروط المسبقة بكونها انتهاكاً للبروتوكول المتفق عليه- كان الاجتماع عرضة للانهيار في يومه الأول. في محاولة لإيجاد حل، جال بيدرسون، مبعوث الأمم المتحدة، بين الوفود التي رفضت الاجتماع. وفي نهاية اليوم، غادر الوفد الحكومي الاجتماع، مشيراً إلى تجاهل مطالبه المشروعة. بينما أوضح الرئيس الأسد أنه «لا وجود لجنيف»، واصل بيدرسون، مبعوث الأمم المتحدة، محاولة إيجاد أرضية مشتركة لجدول أعمال من أجل تسهيل جولة جديدة من المناقشات⁽³⁶⁾. ومع ذلك، فقد علق عمل اللجنة الدستورية منذ ذلك الحين. في 30 آذار/مارس 2020، أعلن بيدرسون أن الرؤساء المشاركين للجنة الدستورية قد اتفقوا على جدول أعمال للجولة التالية من الاجتماعات، "مناقشة الأسس والمبادئ الوطنية"⁽³⁷⁾. وشدد مبعوث الأمم المتحدة على أن المبادئ التي يمكن أن تقترحها الوفود الثلاثة لا يُقصد بها أن تكون شروطاً مسبقة لمزيد من المناقشات حول المسائل الدستورية. في وقت لاحق، في منتصف حزيران/يونيو، أعلن بيدرسون أن الجولة الثالثة من الاجتماعات ستُعقد في أواخر آب/أغسطس 2020.

التطورات العسكرية الموازية

في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2019، كثّف التحالف الموالي للأسد تدريجياً الضربات الجوية والقصف على شمال غرب سورية. وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر، أي قبل خمسة أيام من بدء الجولة الثانية من اجتماعات اللجنة الدستورية، أطلقت قوات الحكومة السورية صاروخين أرض-أرض على مخيم للنزوحين (في قاح)، وهي قرية تقع جنوب الحدود مع تركيا. وأسفر ذلك عن مقتل 16 مدنيًا على الأقل. بعد أسابيع من القصف العنيف، شنّت قوات التحالف الموالي للأسد هجومًا بريًا كبيرًا، في منتصف كانون الأول/ديسمبر، متجهة نحو الطريق السريع (M5) الذي يربط جنوب سورية بمدينة حلب. أسفرت موجة من الضربات الجوية ونيران المدفعية عن نزوح ما لا يقل عن (200) ألف مدني، في كانون الأول/ديسمبر وحده⁽³⁸⁾.

حتى تلك اللحظة، لم تنسحب القوات التركية في المنطقة. وبدلاً من ذلك، وكما حدث قبل أربعة أشهر في ريف حماة الشمالي، قامت قوات الحكومة السورية ببساطة بالالتفاف على مراكز المراقبة التركية المنشأة حديثاً. في أواخر كانون الثاني/يناير 2020، استولت قوات الحكومة السورية على بلدة معرة النعمان الاستراتيجية، وتوغلت شمالاً باتجاه سراقب. ردّت تركيا في البداية من خلال زيادة تدفق الأسلحة إلى الجبهة الوطنية للتحرير. ومع ذلك، على مدار شهر شباط/فبراير، وسط التقدم المستمر للتحالف الموالي للأسد في غرب حلب، بدأت تركيا في نشر الآلاف من القوات والأسلحة الثقيلة في إدلب. في البداية، لم تشارك القوات التركية في أنشطة قتالية، على أمل أن يكون وجودها رادعاً كافياً. ولكن بعد مقتل (33) جنديًا تركيًا، في غارة جوية في 27 شباط/فبراير 2020، شنّت تركيا هجومًا. لم تستهدف عملية درع الربيع القوات الروسية-التي يبدو أنها كانت مسؤولة عن الخسائر التركية- لتجنب المواجهة المباشرة والحفاظ على مسار أستانة على قيد

(36) - <https://bit.ly/3dXLaK1> (آخر وصول في 11 حزيران/يونيو 2020).

(37) - <https://bit.ly/3e8JnIG> (آخر وصول في 11 حزيران/يونيو 2020).

(38) - <https://bit.ly/3Av0OnN> (آخر وصول في 11 حزيران/يونيو 2020).

الحياة. وبدلاً من ذلك، وجهت عملية تركيا ضربة مدمرة لقوات الحكومة السورية. بالاعتماد بشكل كبير على الطائرات المسلحة من دون طيار والقوات الخاصة المدمجة، في غضون سبعة أيام، قتلت القوات التركية أو أصابت بشدة أكثر من (3,000) جندي مرتبط بالحكومة السورية، وأسقطت ثلاث طائرات حربية وثمانية طائرات هليكوبتر، ودمرت مئات الدبابات ومدافع الهاوتزر والمدرعات وقاذفات الصواريخ⁽³⁹⁾.

في 5 آذار/ مارس 2020، أي بعد أسبوع من الهجوم التركي، سافر الرئيس أردوغان إلى موسكو، لإجراء مناقشات مباشرة مع الرئيس بوتين. خلال ذلك الوقت، نزع أكثر من (960) ألف مدني بسبب القتال⁽⁴⁰⁾. واتفقوا على وقف إطلاق نار جديد أدى إلى تجميد الخطوط الأمامية، ونص على تسيير دوريات مشتركة على طول الطريق السريع (M4) الذي يمر عبر الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة⁽⁴¹⁾. ووفقاً للاتفاق، عُدّ (M4) أيضاً بمنزلة منطقة عازلة بعمق ست كيلومترات على جانبي الطريق السريع. من ناحية أخرى، لم يتأثر الطريق (M5) بالصفقة، فهولا يزال تحت سيطرة الحكومة السورية. طالبت تركيا بالانسحاب الكامل إلى خطوط سوتشي الأولية، لكن الحقائق العسكرية التي حلت بالفعل على الأرض لم يتم عكسها. منذ ذلك الحين، حال اتفاق وقف إطلاق النار دون اندلاع قتال كبير. لكن تاريخ اتفاقيات وقف إطلاق النار العديدة في إدلب يشير إلى أن القتال سيستأنف في مرحلة ما، مع غياب استعداد الحكومة السورية للتفاوض على حل سياسي. في حين لم تنجح الدوريات التركية الروسية المشتركة، بسبب الاحتجاجات العامة والمخاوف الأمنية، استأنفت قوات الحكومة السورية قصف مناطق الخطوط الأمامية وتركيز التعزيزات في أوائل نيسان/ أبريل. توقعاً لشن هجوم جديد، نشرت تركيا أيضاً تعزيزات، منها أنظمة دفاع جوي متطورة وقاذفات صواريخ، وأنشأت مواقع عسكرية جديدة بالقرب من الطريق السريع (M4).

الديناميكيات الرئيسية

كردة فعل على الديناميكيات البناءة نسبياً في بداية اللجنة الدستورية، نأت الحكومة السورية بنفسها عن المبادرة والمناقشات التي وصلت إلى طريق مسدود. ولتحقيق ذلك، خرقت البروتوكول المتفق عليه، من خلال إصدار أوامر للوفد الحكومي بفرض شروط مسبقة، وصفها أحمد الكزبري، وفقاً لأحد الحاضرين، "بالمبادئ الطبيعية التي يوافق عليها كل سوري". وفي الوقت نفسه، صعّدت حملتها العسكرية في شمال غرب سورية. لم يخدم هذا التصعيد أهدافاً عسكرية فحسب، بل أرسل أيضاً إشارة قوية إلى المشاركين في العملية الدستورية. كان الهجوم بالصواريخ الباليستية على مخيم قاح مثلاً على هذه الاستراتيجية. لم يكن ذلك استفزازاً صريحاً للمندوبين فحسب، بل وضع أيضاً وفد المعارضة والمجتمع المدني في موقف صعب، لأنه أكد أنه لا توجد عملية سياسية على الإطلاق ستمنع التحالف الموالي للأسد من ارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين. وكان ذلك جزءاً آخر في لغز الاستراتيجية الراسخة للتحالف الموالي للأسد والمتمثلة في معاقبة المدنيين جماعياً، وفي الوقت نفسه، جزءاً من عملية تفويض شرعية اللجنة الدستورية بين السوريين.

(39) - وفرت وزارة الدفاع التركية هذه الأرقام، ولا يمكن التحقق منها بشكل مستقل. ومع ذلك، تشير اللقطات المتوفرة إلى أنه تم بالفعل تدمير كمية كبيرة من المعدات العسكرية. <https://bit.ly/3QZXBDL> (آخر وصول في 11 حزيران/ يونيو 2020)، <https://bit.ly/3AwCy4C>

(40) - <https://bit.ly/3Rg3j43> (آخر وصول في 11 حزيران/ يونيو 2020).

(41) - تنطلق الصفقة رسمياً تحت اسم «البروتوكول الإضافي لمذكرة استقرار الوضع في منطقة خفض التصعيد في إدلب». <https://2u.pw/yR7HA> (آخر وصول في 11 حزيران/ يونيو 2020).



قبل أن يغادر الوفد الحكومي جنيف، بدعوى تجاهل مطالبه المشروعة، أعلن الأسد صراحة أن إدارته لن تشارك في اللجنة الدستورية. من خلال التصريح بأن الإصلاح الدستوري لا يمكن أن يتبلور إلا بعد الهزيمة النهائية للإرهاب-وهو مصطلح الحكومة السورية لوصف الجماعات المعارضة بشكل عام- فقد مهد الأسد الطريق لهجوم كبير سيستولي من خلاله على ما يقرب من ثلث المناطق التي تسيطر عليها المعارضة المتبقية بعد اتفاق سوتشي في أيلول/ سبتمبر 2018. جعل هذا التصعيد العسكري من المستحيل تقريباً على مبعوث الأمم المتحدة وفريقه إيجاد أرضية مشتركة لجدول أعمال متفق عليه بشكل متبادل لتنشيط اللجنة الدستورية. وأشار كثير من مندوبي المعارضة ووفد المجتمع المدني إلى أنهم لا يرون أي غاية من حضور اجتماعات أخرى، قبل التوصل إلى وقف ثابت لإطلاق النار.

بعد خمسة أشهر من انهيار عمل اللجنة الدستورية، في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، تفاوض مبعوث الأمم المتحدة على جدول أعمال للجولة المقبلة من الاجتماعات. يمكن عدّ مقاربتة في تضمين مطالب وفد الحكومة السورية لمناقشة المبادئ الوطنية، مع استبعادها كشرط مسبقة، بمنزلة تنازل لمواصلة العملية.

العلاقات بين غرفة الاجتماعات وساحة المعركة

يتضح من الأقسام السابقة أن عملية اللجنة الدستورية والديناميكيات العسكرية على الأرض كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باستراتيجية الحكومة السورية لإعادة السيطرة. بسبب اختلال توازن القوى بين التحالف الموالي للأسد والمعارضة منذ عام 2015، تمكن التحالف الموالي للأسد من ربط واستغلال كل من ساحة المعركة وقاعات المؤتمرات لصالحها بالطرق التالية:

شراء الوقت لخلق حقائق على الأرض: أنشأت روسيا اللجنة الدستورية لإنشاء جسرين عملية آستانة/سوتشي وعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة التي استندت إلى قرار مجلس الأمن رقم (2254). من خلال تأمين دعم الأمم المتحدة، نجحت روسيا في إضفاء الشرعية على عملية آستانة/سوتشي الأكثر حصرية، على الرغم من أنها كانت في الواقع إطاراً لتسهيل الحل العسكري للصراع ولتفكيك المصالح الإقليمية لروسيا مع مصالح تركيا وإيران. ومن خلال الحفاظ على استمرارية العملية التي تقودها الأمم المتحدة، كسب التحالف الموالي للأسد الوقت لخلق حقائق على الأرض، من دون الاضطرار إلى الخوف من ضغوط سياسية أكبر من المجتمع الدولي يمكن أن تترجم إلى ضغط عسكري. وفي النهاية، فالغياب التام للعملية السياسية كان يمكن أن يزيد من احتمالية الضغط العسكري، لأن الدول الأجنبية ربما تقرر إجبار التحالف الموالي للأسد على الدخول في مفاوضات من خلال التدخل العسكري.

تسريع تدمير المعارضة السياسية وبدائل الحكم داخل سورية: أعاققت الاستراتيجية العسكرية للتحالف الموالي للأسد التي تستهدف بشكل جماعي المدنيين والبنية التحتية المدنية، منذ المراحل الأولى من الصراع، توطيد المجتمع السياسي والمدني في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. وهذا يعني أن بدائل الحكم للحكومة السورية لا يمكن أن تتطور على نطاق واسع ومنظم. ونتيجة لذلك، اضطرت هيئات المعارضة، وكذلك مجموعات وأفراد المجتمع المدني الذين يميلون إلى المعارضة، إلى الانخراط في الغالب من الخارج، وبذلك فقدت هذه الجماعات المنفصلة عن مجتمعاتها المصدقية والشرعية تدريجياً. أنهت هذه الديناميكية أيضاً دور المعارضة والميول للمعارضة في اللجنة الدستورية، التي يتعين على أعضائها العمل من الخارج، وبذلك يظلون منفصلين عن جزء كبير من المجتمعات التي يتفاوضون نيابة عنه.

خلق الاستقطاب والمحافظة عليه: في حين أن اللجنة الدستورية والعملية السياسية المصاحبة لها برعاية الأمم المتحدة وقررت للتحالف الموالي للأسد غطاءً سياسياً لمواصلة هجماته العسكرية، فإن هذه الهجمات في الوقت نفسه قوّضت جدوى اللجنة الدستورية. بالنسبة إلى المعارضة السورية، وإلى أطراف من وفد المجتمع المدني الذين يطالبون بوقف إطلاق نار ذي مغزى منذ أعوام، فإن استمرار جرائم الحرب عن قصد ليس أقل من استفزاز فاضح. وإضافة إلى ذلك، من الواضح أن مثل هذه الأعمال تزيد من الاستقطاب بين الأطراف المتفاوضة وتضغط على الجميع للانحياز بطريقة أكثر صلابة.

التوقعات المستقبلية والتوصيات السياسية

في ظل الظروف الحالية، من غير المرجح أن تستأنف اللجنة الدستورية عملها، أو أن تحقق نتائج ذات مغزى. وكما قال دبلوماسي كبير في الأمم المتحدة في مقابلة أجريت معه أخيراً: «يمكن لروسيا أن تجبر حكومة الأسد على الحضور في جنيف فيزيائياً، لكنها لا تستطيع إجباره على الانخراط بشكل حقيقي». يشير انسحاب الحكومة السورية بحكم الأمر الواقع من مفاوضات اللجنة في جنيف، إلى جانب التصعيد العسكري في شمال غرب سورية الذي أعقب ذلك، إشارة واضحة، إلى أن تحالف دمشق وموسكو و طهران لا يزال يعمل من أجل حلٍ عسكري للصراع. لكن هذا لا يعني بالضرورة أن اللجنة الدستورية قد فشلت بشكل قاطع.

يعتمد تقييم احتمالات «نجاح» اللجنة الدستورية على كيفية تعريف النجاح. إذا تزامن النجاح مع ترسيخ دستور جديد في النظام السياسي والقانوني في سورية، لتمهيد الطريق لانتقال سياسي وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم (2254)، فمن المرجح أن تفشل اللجنة الدستورية؛ إذ تمتلك الحكومة السورية كثيراً من الإمكانيات لتأخير العملية لعدة أعوام، أو لمنع إنجاز دستور جديد. وإذا مارست روسيا ضغوطاً على حليفها لتبني دستور جديد وتنفيذه، فمن غير المرجح أن تحترمه الحكومة السورية.

ومع ذلك، هناك طريقة أخرى لتحديد النجاح المحتمل للجنة الدستورية، وهي من ناحية العملية والعلاقات. أظهر إطلاق اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر 2019 أن المفهوم وتكوينه يمكن أن يسهل المناقشات (بعض) التفاهم بين المجموعات التي كانت ستبقى بعيدة المنال لولا ذلك. ولذلك، فإن العملية لديها بعض الإمكانيات لمواجهة الاستقطاب والسماح ببناء الجسور. وهي تبقى المطالب التي صيغت رسمياً في قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2254) على قيد الحياة، ويمكن أن تكون بمنزلة ثقل موازن لإعادة تأهيل الحكومة السورية، في ظل حكم بشار الأسد التي تظهر في بعض مناطق الخليج. أخيراً وليس آخراً، تعد النسبة الكبيرة من السيدات المندوبات أمراً جديداً في السياسة السورية، قد يؤثر في سياسة البلاد على المدى الطويل (29 في المئة من مندوبي اللجنة الدستورية هم من النساء). وهذا لا يضمن التمكين الحقيقي أو يستبعد «النسوية التي ترعاها الدولة»، لكنه يسمح لعدد من النساء باكتساب الخبرة السياسية.

ومع ذلك، لجني ثمار مثل هذه العملية والمزايا المرتبطة بها، يجب تغيير حال اللجنة الدستورية، من وضع الشلل الحالي الذي تعيشه، وهو في الغالب نتيجة انسحاب وفد الحكومة السورية. عمومًا، من المحتمل ألا تتحقق عملية ذات مغزى إلا من خلال استراتيجية نشطة للمواجهة مع الحكومة السورية وروسيا. ويجب أن تكون مدعومة بتهديد واضح وموثوق بحل اللجنة، ما لم يكن بالإمكان تحقيق تقدم. ولكن يجب أيضاً الاعتراف بأن هذا في حد ذاته لن يكون كافياً، لأن إمكانيات اللجنة الدستورية مرتبطة ارتباطاً مباشراً بميزان القوى على الأرض. ما دام هذا التوازن ساري المفعول، فهناك حاجة إلى تدخل تقويمي. إن تنشيط آفاق اللجنة الدستورية، لمناقشة التغيير السياسي الحقيقي، المتواضع، في سورية -على خلفية قانون قيصر والوضع في ساحة المعركة الذي جُمِد مؤقتاً على الأقل- يمكن تنفيذه من خلال مقاربة ثلاثية:

أولاً، يجب تعزيز اللجنة الدستورية نفسها، كي تعمل بشكل أكثر كفاءة وفعالية. ويمكن تحقيق ذلك،

على سبيل المثال، عن طريق الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، من خلال تزويد الهيئة بدعم سياسي ومالي وتقني طويل الأجل، وخاصة لأعضاء المعارضة وهيئات المجتمع المدني.

ثانيًا، يجب على مبعوث الأمم المتحدة أن يعلن تجميدًا مؤقتًا للجنة الدستورية، ويحد من أنشطة فريقه إلى الحد الأدنى في حالة عدم مشاركة وفد الحكومة السورية بطريقة موثوقة ومستدامة، خلال الجلسة الثالثة المقرر عقدها في 24 آب/ أغسطس 2020. وفي حال حدوث هذا، يجب على السيد بيدرسون أن يفضح رفض وفد الحكومة السورية التمسك بالبروتوكول وابتعادها بشكل عام عن اللجنة كسبب للتجميد. وإضافة إلى ذلك، يجب أن يوضح أن استئناف المناقشات الهادفة مشروط بوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني.

ثالثًا، يجب أن ينتشر التدخل العسكري التركي الأوروبي الإنساني المشترك في شمال غرب سورية. وما دام التحالف الموالي للأسد يستطيع إحباط الجهود الدبلوماسية من خلال التصعيد عسكريًا، فإن آفاق اللجنة الدستورية تظل قاتمة. على الرغم من أن التفاهم التركي الروسي في شمال غرب سورية أثبت أنه غير قادر على ضمان وقف إطلاق نار مستقر، فإن لدى تركيا حوافز قوية لتحقيق الاستقرار في المنطقة، من أجل منع مزيد من تدفق اللاجئين. الأمر نفسه ينطبق على الاتحاد الأوروبي، الذي قام حتى الآن بتعهيد كثير من الأعمال لتركيا. يمكن للمصالح المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا أن تتيح تدخلًا إنسانيًا مشتركًا لخلق النفوذ اللازم لتنشيط اللجنة الدستورية بطريقة هادفة، وأيضًا المساعدة في حل النزاع بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، حول سياسات اللاجئين وحماية نحو ثلاثة ملايين مدني محاصرين في إدلب.

تشكيل تدخل عسكري تركي أوروبي في شمال غرب سورية

بالنظر إلى الوضع الحالي للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، فإن مثل هذا التدخل ليس واضحًا. يوضح الإطار أدناه كيف يمكن تحقيق تدخل ناجح.

الخطوة الأولى: تشكيل تحالف عسكري متعدد الأطراف من أجل تدخل إنساني: إن الوضع في شمال غرب سورية أمر بالغ الأهمية لأي وقف للأعمال العدائية. من أجل خلق الردع العسكري الضروري للحصول على وقف إطلاق النار والبدء في البحث عن حل سياسي توافضي للحرب، يجب على تركيا والولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وغيرها من أعضاء الاتحاد الأوروبي، تشكيل تحالف يمكنه تغيير الوجود التركي في إدلب إلى تدخل عسكري إنساني متعدد الأطراف. يوفر احتمال دفع (3) ملايين سوري نحو الحدود التركية في حالة تجدد الصراع حوافز سياسية كافية لتدخل إنساني تأخر أخلاقيًا⁽⁴²⁾. على الرغم من أن الولايات المتحدة لا تتأثر بشكل مباشر بتحركات اللاجئين، فإن دعم التحالف قد يكون وسيلة فعالة لتحسين علاقاتها مع تركيا حليفها في حلف شمال الأطلسي (ناتو) ومواجهة النفوذ الروسي والإيراني.

الخطوة الثانية: تطوير الأساس القانوني للعملية: يمكن أن يعمل الحشد العسكري الدولي كرادع، ويوضح أن سيطرة الحكومة السورية على إدلب بالقوة أمر محظور. ومع ذلك، فإن الأساس القانوني لمثل

(42) - وجود الحوافز القائمة على السياسة الواقعية لا يعني أن التعاون الأوروبي التركي سيحدث. سلط دبلوماسي فرنسي الضوء على التوترات الحالية بين باريس وأنقرة، التي تعود إلى الخلافات حول سياسة تركيا في شمال شرق سورية، وتلمح إلى أن المبادرة بحاجة إلى التصميم والتواصل كوسيلة لإعادة بناء علاقتهما.

هذا التدخل أمر بالغ الأهمية. على الرغم من أن مفهوم التدخلات الإنسانية قد تضرر، فإن الجمود في مجلس الأمن إلى جانب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب ضد المدنيين السوريين كافية لإثبات حجة قوية. تكمن المشكلة في أنّ وضع خطة ملموسة للمدة و«الوقت بعد ذلك» -وهو مطلب لتدخل سليم قانونياً- من الصعب جداً تحديده. ومع ذلك، قد يجادل التدخل بأنه سينسحب بمجرد التوصل إلى تسوية سياسية تضمن سلامة المدنيين بشكل فعال. وقد اتفق المجتمع الدولي، ومنه روسيا وإيران، بالفعل على خارطة الطريق لهذه التسوية، وصيغت بقرار مجلس الأمن رقم (2254). ومن هذا المنظور، يمكن عد استئناف عمل اللجنة الدستورية، المرتبط قانوناً بقرار مجلس الأمن رقم (2254)، نقطة البداية.

الخطوة الثالثة: تنفيذ تدخل إنساني بقيادة أوروبية وتركية: يجب إجراء تدخل إنساني متعدد الأطراف، مع توزيع دقيق للاختصاصات. بينما يمكن لتركيا تحمل كثيراً من عبء العمل العسكري، يتعين على الدول الأخرى تقديم دعم سياسي ومالي ولوجستي كبير، لا سيما في شكل مساعدة إنسانية للسوريين الذين يعيشون بعيداً عن متناول الحكومة السورية. ويتعين على الدول الأوروبية نشر أصول جمع المعلومات الاستخباراتية وقوات الاستطلاع وأنظمة الدفاع الجوي في جنوب تركيا، على غرار عمليات الانتشار التي كانت جزءاً من عملية السياج النشط لحلف شمال الأطلسي (2012-2015).

الخطوة الرابعة: دعوة روسيا لدعم التدخل: ليس هناك شك في أن روسيا ستعارض التدخل الأوروبي التركي، لكن لديها أسباب وجيهة للتسامح معه. بصرف النظر عن القضايا الاقتصادية والسياسية غير المتعلقة بسورية، فإن لموسكو مصلحة قوية في الحفاظ على تركيا كشريك في سياستها تجاه سورية. وهذا ينطبق بشكل خاص على عملية آستانة/ سوتشي التي تشكل، من دون تركيا، مجرد نادي "أصدقاء النظام السوري". علاوة على ذلك، فإن إدلب ليست ضرورية بالنسبة لروسيا، ما دامت مطمئنة إلى أنه سيتم الاهتمام بقضية الجماعات المتطرفة الراديكالية. وهذا هو بالضبط السبب الذي يجعل روسيا قد تدعم مثل هذه المهمة من خلال، على سبيل المثال، الدوريات البرية المشتركة والرحلات الاستطلاعية. إن دعوة روسيا للقيام بدور مساعد ستكون سياسة ذكية، لأنها تضع الالتزام الروسي المعلن بوقف إطلاق النار المستقر في شمال غرب سورية على المحك. إن طريق الخروج لكل من روسيا والتدخل واضح أيضاً: خارطة الطريق لقرار مجلس الأمن رقم (2254).

التحديات المقبلة

إن فرض منطقة آمنة كجزء من التدخل الإنساني سيواجه كثيراً من التحديات التي تتجاوز القضايا القانونية ومواجهة روسيا. وتبرز هنا ثلاثة تحديات بشكل خاص، ونحتاج إلى معالجتها.

قضية هيئة تحرير الشام: قوضت هيئة تحرير الشام وغيرها من المنظمات المصنفة إرهابية⁽⁴³⁾ وقف إطلاق النار في الماضي، وتحتاج إلى التعامل معها بحذر. في ضوء الهيمنة الحالية لهيئة تحرير الشام، يجب على التحالف الأوروبي التركي احتواء المنظمة إلى أقصى حد ممكن. يمكن لتركيا استخدام العلاقات العملية

(43) - بينما التزمت هيئة تحرير الشام إلى حد كبير بوقف إطلاق النار في آذار/ مارس 2020، تواصل جماعة «حراس الدين»، وهي تشكيل جهادي له علاقات وثيقة مع القاعدة، تقويضه ومن المرجح أن تستمر في القيام بذلك في شكل هجمات كروفر. إذا كان هناك تدخل إنساني. نوار سابعان، الخبير العسكري التركي في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، أشار إلى أن الهجمات العسكرية الكبيرة ضد التنظيم لن تكون فعالة. وبدلاً من ذلك، يجب أن تستهدف المخابرات التركية والأميركية قيادة الجماعة بالتنسيق مع فصائل الجبهة الوطنية للتحرير.

مع هيئة تحرير الشام، للدخول في عملية مفاوضات عملية لهذا الهدف. تطورت هيئة تحرير الشام نتيجة خليط من حرب الأرض المحروقة التي يشنها التحالف الموالي للأسد ضد أعدائه المحليين ونفهم المتزايد إلى الشمال الغربي. إن توطيد الشمال الغربي، على أساس وقف إطلاق النار المستقر والبعثة الدولية المؤقتة، سيخلق ظروفًا مختلفة تسمح بأن يظهر المجتمع المدني السوري القوي من جديد. وهناك احتمالات كبيرة بأن تكون هناك ردات فعل بقيادة سورية، وتتطور ضد هيمنة هيئة تحرير الشام، من داخلها.

العلاقة الإشكالية مع تركيا: يثير دور تركيا في سورية وخارجها القلق. يتبع الرئيس أردوغان أجندته القومية من خلال شنّ حرب ضد حزب العمال الكردستاني وفرعه السوري الذي ينتهك القانون الدولي. وينطبق الأمر نفسه على عشرات الآلاف من السوريين الذين تجمّعوا تحت راية الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا، حيث ارتكبت انتهاكات في الأراضي الخاضعة للسيطرة التركية⁽⁴⁴⁾. في حين أن هذه المشكلات لا يمكن أن تجاهلها وتجعل أنقرة شريكًا صعبًا، فإن الابتعاد عن تركيا لم يحسن شيئًا في الماضي. من ناحية أخرى، يفتح التعامل على مستوى النظر مع تركيا وتوحيد المناطق التي تسيطر عليها المعارضة مجالًا للدبلوماسية وتسريح مقاتلي الجيش الوطني السوري، الذين لا ينبغي اعتبارهم قضية خاسرة.

لنأخذ في الحسبان عواقب المساعدة الإنسانية: تدرك الحكومة السورية جيدًا أن السيطرة على المساعدة الإنسانية مصدر مهم للقوة. على مر السنين، نجحت في إضفاء الطابع المركزي على تنظيم وتوزيع المساعدات، ونقلها قدر الإمكان إلى دمشق. خشية الانتقام ومواجهة العقبات البيروقراطية الهائلة، رضخت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية لإرادة الحكومة السورية، التي بدورها تقوم بتسييس وتسليح المساعدات الإنسانية بشكل ممنهج⁽⁴⁵⁾. من المؤكد أن أي تدخل دولي في شمال غرب سورية سيخلق مزيدًا من العوائق أمام إيصال المساعدات الإنسانية إلى هذه المنطقة، لا سيما لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة من دمشق. ونتيجة لذلك، يجب تعزيز آليات إيصال المساعدات التي تعمل من تركيا، قبل التدخل العسكري الإنساني أو بالتوازي معه، لمنع تفاقم الوضع. هناك أيضًا تحدٍ إضافي يتمثل في تقليص مدى سيطرة النظام على المساعدة، التي يجب أن تسلم على سبيل الاستعجال من قبل الولايات المتحدة وأوروبا. يجب أن يهددوا بتحويل مزيد من مساعداتهم إلى الآليات المحلية وإلى شمال غرب سورية، إذا استمرت الحكومة السورية في إعاقة المساعدة الإنسانية غير المتحيزة والحيادية والمستقلة⁽⁴⁶⁾.

(44) - تقع مناطق العمليات الرئيسية للجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا في شمال حلب (عملية درع الفرات 2016، وغصن الزيتون 2018) وفي ممر بين رأس العين وتل أبيض (عملية نبع السلام 2019). <https://2u.pw/Clt6k>، <https://2u.pw/lb2oL> (آخر وصول في 28 حزيران/يونيو 2020).

(45) - <https://2u.pw/43MB0> (آخر وصول في 8 حزيران/يونيو 2020).

(46) - <https://2u.pw/dYJLh> (آخر وصول في 28 حزيران/يونيو 2020).



إذا كانت أوروبا جادة في منع تحول الحرب الأهلية السورية الدموية إلى صراع دائم منخفض المستوى مع حركات تمرد وهجمات إرهابية منتظمة، فيجب إحياء اللجنة الدستورية. في الوقت الحاضر، اللجنة الدستورية هي المنتدى الوحيد للحوار الذي يركز على السوريين، ولديها فرصة لبناء العلاقات والثقة تدريجيًا التي قد تؤدي في النهاية إلى تطوير شكل من أشكال الحل التفاوضي. إن إحياء اللجنة يتطلب توازنًا في القوى يستبعد مزيدًا من التصعيد من قبل الحكومة السورية وحلفائها. وهذا يتطلب تعاونًا عسكريًا أوروبيًا أكبر مع تركيا في سورية، مدعومًا بنشاط إنساني ودبلوماسي منسق.

يؤقر التدخل الإنساني الموضح أعلاه، إلى جانب قانون قيصر، فرصة حقيقية لإيصال موسكو إلى نتيجة مفادها أن التسوية ليست ضرورية فحسب، بل تتطلب تنازلات. هناك كثير من التحديات، وقد تأخر الوقت بسبب الحرب، لكن مصير الملايين قد يتوقف على مثل هذا العمل. مسألة أن نفوذ موسكو سيكون كافيًا لجلب دمشق إلى طاولة المفاوضات، وأنها مستعدة لتقديم تنازلات، أمر يتعلق بتقرير آخر، ولكن على الأقل سيتعرض النظام لمزيد من الضغط، ويحد من قدرته على إحداث مزيد من الدمار.

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسّسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والاجتماعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصة، والصراع الدائر في سورية وسيناريوهات تطوره، وتهتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تهتم أيضاً بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، وبالعلاقات العربية الإقليمية والدولية.

يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سورية، على أسس وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، ويسعى لأن يكون ميداناً للحوار البناء، وساحة لتلاقح الأفكار.

أبحاث سياسية



أبحاث اجتماعية



أبحاث اقتصادية



أبحاث قانونية



ترجمات



مركز حرمون للدراسات المعاصرة

Harmoon Center for Contemporary Studies

Harmoon ArŞtirmalar Merkezi

Doha, Qatar:

Tel. (+974) 44 885 996

PO.Box: 22663

Istanbul, Turkey:

Tel. +90 (212) 813 32 17

PO.Box: 34055

Tel. +90 (212) 542 04 05